

**تحليل التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي ودوره في القيمة السوقية - دراسة
للقطاعات الانتاجية العراقية للمدة (2010- 2021)**
**Analysis of the sectorial distribution of bank credit and its
role in the market value - a study of the Iraqi productive
sectors for the period (2010-2021)**

أ.د. كمال كاظم جواد

Dr. Kamal Kazem Jawad

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

College of Administration and
Economics/University of Karbala

Kamal.k@uokerbala.edu.iq

الأ.د. صبري مهدي

Alaa Sabry Mahdi

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

College of Administration and
Economics/University of Karbala

alaaaloshaa98@gmail.com

المستخلص

ت تعاني معظم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من انخفاض اسعار اسهمها ويرجع ذلك الى العوامل السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها، وهنا يبرز الهدف الرئيسي للبحث والذي يدور حول إمكانية استخدام التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية بغرض تشجيعها على النمو والاستثمار وبالتالي زيادة قيمة اسهمها السوقية من جانب ، ومن جانب آخر معرفة حقيقة استجابة القطاعات الاقتصادية للائتمان المصرفي. وقد اعتمدت الباحثة في دراستها في الجانب التطبيقي على مجموعة من القطاعات الانتاجية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها اعتمادا على توافر البيانات لمدة الدراسة (2010- 2021) وكانت عينة البحث تشمل (3) قطاعات انتاجية وهي (الصناعة، الفنادق، السياحة، الزراعة). واستخدمت الباحثة الوسائل الاحصائية لتحقيق اهدافها وهي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الارتباط الخطي والانحدار الخطي البسيط) واختبار علاقات الاثر بين متغيرات الدراسة وذلك عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي SPSS. V 23.

وقد توصل البحث الى مجموعة حقائق منها لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع الصناعي ولا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع الفنادق والسياحة وتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع الزراعة. كما توصل البحث الى انه يؤثر التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي في قطاع الصناعة بشكل غير معنوي في القيمة السوقية ويؤثر التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي في قطاع الفنادق والسياحة بشكل غير معنوي في القيمة السوقية للقطاعين الفنادق والسياحة والقطاع الزراعي. وقدم البحث مجموعة من التوصيات اهمها توعية المستثمرين والمنتجين بأهمية استعمال الائتمان المصرفي في تمويل المشاريع الجديدة وتوسعة المشاريع القائمة من اجل زيادة الانتاج والتشغيل وزيادة القيمة السوقية للاسهم.

المصطلحات الرئيسية: الائتمان المصرفي، التوزيع القطاعي للائتمان ، القيمة السوقية للقطاعات الانتاجية.

Abstract

Most companies listed on the Iraq Stock Exchange suffer from declining share prices due to several factors and such as the political, economic and security conditions they are experiencing. Here emerges the main objective of the study, which revolves around the possibility of using the sectorial distribution of bank credit and directing it towards the economic sectors in order to encourage them to grow and invest and thus increase the value of their market shares on the one hand, On the other hand, knowing the reality of the response of economic sectors to bank credit. The researcher relied in her study on the applied side on a group of productive sectors listed in the Iraq Stock Exchange that were selected based on the availability of data for the duration of the study (2010-2021) and the study sample included (3)

productive sectors (industry, hotels and tourism, agriculture). The researcher used statistical means to achieve her goals, which are (arithmetic mean, standard deviation, linear correlation coefficient and simple linear regression) and test the impact relationships between the study variables through the use of the statistical program SPSS. V.23.

The study reached a set of conclusions, including the existence of an inverse relationship of influence and correlation between the volume of credit granted and the market value of the sector (industry, hotels and tourism), The research also found that there is a direct relationship between the credit granted and the market value of the (agriculture) sector, meaning that increasing credit leads to an increase in investment opportunities for the sector and an increase in the value of shares. The study presented a set of recommendations, the most important of which was the need to follow up on bank credit granted to the productive sectors by the Iraqi Central Bank and to ensure that this credit is used this credit for economic productive fields.

Keywords: bank credit, sectorial distribution of credit, market value of productive sectors.

1- المقدمة

يعد الائتمان المصرفي من اهم المصادر المعتمدة في اشباع الحاجات التمويلية لمختلف القطاعات الانتاجية , إذ أن عجز هذه القطاعات عن تمويل المشاريع والصناعات التي تحتويها كان أحد أهم الأسباب لتطور أهمية الائتمان المصرفي, لذلك يجب ان يكون مستوى الائتمان المصرفي متوافقا مع الحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسبا مع خطط التنمية لهذه القطاعات , كما يعد الائتمان المصرفي الممنوح فعالية مصرفية غاية في الأهمية ومن أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف التجارية , ولكنه في الوقت ذاته يعد من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية , إذ لا تقف تأثيراتها الضارة على المصرف والقطاعات الانتاجية الحاصلة عليه و إنما تصل بأضرارها إلى الاقتصاد الوطني ان لم يحسن استخدامها , فمن خلالها يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وتحسين قيمة اسهمها السوقية.

يعد التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي من المواضيع الهامة وذلك لما له من دور مهم في تزويد القطاعات التي تحتاج الى ائتمان ودعمها وتركيز الائتمان عليها ولما له من تأثير على قيمة الاسهم بالنسبة للقطاعات التي ركز عليها الائتمان, وقد اختلفت الوسائل والسبل المستخدمة لمعالجة هذه المشكلة, ويركز البحث على ابراز دور التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في زيادة القيمة السوقية للقطاعات الانتاجية لتشجيعها على النمو والاستثمار وبالتالي زيادة قيمة اسهمها السوقية , اي ان زيادة اهتمام القطاعات الانتاجية بحجم الائتمان الممنوح لها واستخدامه بالشكل المناسب يساهم في زيادة قيمتها السوقية.

2- منهجية البحث

2-1 مشكلة البحث

اغلب الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعاني من انخفاض اسعار اسهمها ويرجع ذلك الى عوامل وظروف عدة كالظروف السياسية والاقتصادية والامنية التي يمر بها البلد , وقد اختلفت الوسائل والسبل المستخدمة لمعالجة هذه المشكلة وهنا يبرز التساؤل الرئيسي للبحث وهو ما مدى تأثير التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي لتعزيز القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- 1- ما مدى تأثير التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي في القيمة السوقية للقطاع؟
- 2- ماهي القطاعات التي لم تتأثر او ترتفع اسعار اسهمها في حال توجيه الائتمان المصرفي نحوها؟
- 3- ما المقصود بالتوزيع القطاعي للائتمان المصرفي؟

2-2 أهمية البحث

يمكن ايجاز أهمية البحث فيما يأتي:

- 1- إبراز دور التوزيع القطاعي للانتماء المصرفي في زيادة القيمة السوقية للقطاعات الانتاجية.
- 2- بيان اسباب انخفاض القيمة السوقية للقطاعات الانتاجية.
- 3- قياس العلاقة بين التوزيع القطاعي للانتماء المصرفي ودورها في تحسين سعر السهم السوقى وبالتالي تحسين قيمة القطاع.
- 4- أهمية هذه الدراسة للشركات العراقية لغرض الافادة من النتائج الحاصلة في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية.

2-3 اهداف البحث

يهدف البحث الى ما يأتي:

- 1- تسليط الضوء على الانتماء المصرفي والتعرف على مفهومه وابعاده والتوزيع القطاعي لهذا الانتماء في الاقتصاد العراقي.
- 2- التعرف على القيمة السوقية للقطاعات الانتاجية في العراق.
- 3- الوصول الى هدف البحث الرئيسي والمتمثل في معرفة حقيقة استجابة القطاعات الاقتصادية للانتماء المصرفي للعراق للمدة 2010-2021 ومدى تأثير ذلك على القيمة السوقية للسنوات المذكورة.

2-4 فرضيات البحث

يمكن صياغة فرضيات الدراسة بالآتي:

- 1- الفرضية الاولى: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الانتماء النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع.
- 2- الفرضية الثانية: لا يؤثر التوزيع القطاعي للانتماء النقدي والتعهدي في القيمة السوقية للقطاع.

2-5 مجتمع وعينة البحث

يمثل مجتمع البحث جميع القطاعات الانتاجية المدرجة في سوق العراق للأوراق، اذ تم اختيار عينة البحث (3) قطاعات وهي (الصناعة، الفنادق، والسياحة، الزراعة) بوصفها القطاعات الملائمة لاختبار فرضيات البحث و تمثل مجتمع البحث انتخاب عينة الدراسة على وفق العينة العمدية (القصدية) وذلك لتوفر البيانات لتلك القطاعات وكذلك لأنها متحصلة على انتماء من البنك المركزي ومدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وفق المدة الزمنية (2010- 2021) والتي تمثل (12) سنوات.

المبحث الاول- الإطار النظري للبحث

3- التوزيع القطاعي للانتماء المصرفي

3-1 مفهوم الانتماء المصرفي

الانتماء المصرفي جزء لا يتجزأ من الجهاز المصرفي الذي يعرف على انه مجموعة من المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتكون منها وتعمل في ظلها المصارف، كما إن النظام المصرفي يختلف تبعاً للتغيرات الاقتصادية والسياسية وأنظمة الحكم ، فقد يكون اعتماد النظام المصرفي على أعداد كبيرة من المصارف مع وجود عدد قليل من الفروع المصرفية ، أو يعتمد على وجود عدد قليل من المصارف مع وجود عدد كبير من الفروع أي النظام المصرفي المركزي أو يكون مزيجاً من النوعين السابقين، كما يعرف المصرف: بأنه تلك المؤسسة المالية

التي تقبل الودائع وتمنح القروض وتقدم الخدمات المصرفية الأخرى. (Jassim and Abd, 2021:248) يمكن تعريف الائتمان على أنه منح أو اقراض مبلغ من المال في فترة زمنية معينة وسعر فائدة يتم الاتفاق عليه مسبقاً , مع الأخذ بالاعتبار أن تدفق الأموال له أهمية في زيادة التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية (Boateng, 2018:123), أما بالنسبة للائتمان المصرفي يمكن تعريفه على أنه العقد الذي يتم بين طرفين يتعهد المصرف بموجبه بأن يضع تحت تصرف الزبون بصورة مباشرة أو غير مباشرة أداة من أدوات الوفاء في صورة مبلغ نقدي لمدة محددة لاستخدامها في غرض معين مقابل تعهد الزبون بدفع العمولة أو العائد المقرر، وكذلك التعهد برد القرض بعد الانتهاء من استغلالها في الأغراض التي قصد تحقيقها والتي وافق المصرف على تمويلها (Ahmed, 2016:79).

2-3 أهمية الائتمان المصرفي

يعد الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية، إذ إن العوائد المتولدة عنه تمثل المحور الرئيسي لإيرادات المصارف مهما تعددت أو تنوعت مصادر الإيرادات الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت استثمار تحيط به المخاطر بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، كما أن منح الائتمان المصرفي يتم استناداً إلى مجموعة من القواعد والأسس والمعايير والمتمثلة بتوفير عنصر الأمان لأموال المصرف وتحقيق الربح من الفوائد على القروض التي يمنحها بحيث تمكنه من دفع الفوائد على الودائع ومواجهة نفقاته المختلفة (Sharafani, 2017:83-84). وبالتالي يمكن تلخيص أهمية الائتمان في النقاط التالية:

2-3-1 توزيع الموارد المالية والائتمانية على مختلف الأنشطة الاقتصادية: للائتمان دور كبير بتوزيع الموارد المالية الموجودة في الجهاز المصرفي على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية وبما يحقق الاستخدام الكفء لهذه الموارد بواسطة توزيعها وفقاً لاحتياجات المشاريع بما يحقق النمو.

2-3-2 تشغيل الموارد العاطلة: تشغيل الأموال المعطلة بصورة مؤقتة من خلال التمويلات قصيرة الأجل يمكننا من الاستفادة منها وبذلك فإن المقترض ينتفع من تشغيل هذه الموارد في نشاطات مؤقتة توفر له دخلاً مربحاً ومقابل ذلك فإن المقرض سيحصل على دخل مناسب نتيجة استعمال تلك الأموال.

2-3-3 زيادة الانتاج: تحتاج المشاريع الصناعية والزراعية سواء كانت جديدة أو مستمرة الى موارد مالية تفوق الموارد الذاتية للمشروعات وبسبب ذلك تحتاج المشروعات للائتمان المصرفي وتلعب المصارف المتخصصة دور مهم في توفير الموارد المالية للمشروعات (Al-Barzanji, 2018:79-80).

2-3-4 زيادة الاستهلاك: لا يقتصر الائتمان النقدي على المشاريع الاستثمارية فحسب بل من الممكن ان يمتد الى ذوي الدخل المنخفضة للمساعدة في الحصول على السلع الاستهلاكية مقابل دفع نسبة فائدة محددة، وبالتالي يساهم الائتمان الاستهلاكي في تنشيط جانب الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة الانتاج ودعم الاقتصاد الوطني.

2-3-5 يمثل اهم اوجه استعمالات اموال المصارف التجارية: فالعائد المتولد يمثل المصدر الرئيس للإيرادات لأي مصرف ، مهما تعددت وتنوعت مصادر إيرادات العمليات المصرفية (Kanaan, 2012:179-180).

3-3 التوزيع القطاعي للائتمان المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي ولاسيما المصارف المتخصصة من أهم وأفضل القطاعات التي تمول الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي تحقق التنمية الاقتصادية، إذ أن المصارف المتخصصة تتخصص في القيام بالعمليات المصرفية ومقابلة الاحتياجات الإنمائية للقطاعات الاقتصادية المحددة وتختلف عن غيرها من المصارف في آجال عملياتها ومصادر تمويلها وطبيعة المجال الذي تعمل فيه وتنوع المصارف المتخصصة منها المصارف الصناعية التي تقوم بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشاريع الصناعية وتنميتها على اختلاف أحجامها (المتوسطة و

الكبيرة والصغيرة) وكذلك المشاركة في رؤوس أموال بعض المشروعات الصناعية المختلفة وكذلك بالنسبة للقطاع العقاري (Darwish and Enad, 2019:174)

تهدف المصارف المتخصصة الى منح الائتمان لنشاط محدد أو نوع محدد من الأنشطة الاقتصادية، بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط وبالأخص ومن الامثلة على ذلك (المصارف الزراعية، والعقارية، والصناعية) ، حيث تكون غالباً هذه المصارف مملوكة من قبل الدولة ، لذا فهي تخدم انواع محددة من الأنشطة الاقتصادية وذلك وفق للقرارات الصادرة بتأسيسها من قبل الدولة ، كما انها تهتم باحتياجاتها والاستثمارات طويلة الاجل التي تتمثل بالسندات التي تصدرها وبذلك تعتبر المصارف المتخصصة ذات اهمية كبيرة في تزويد القطاعات التي تحتاج الى تمويل بالأموال اللازمة للقيام بجميع اعمالها او استثماراتها واكتساب حصة سوقية ومركز تنافسي عالي (Abdel Qader, 2010:71)

4- القيمة السوقية

4-1 مفهوم القيمة السوقية

تعد قيمة الشركة الهدف الرئيس للشركة في إيجاد قيمة لمالكها أي تعظيم ثروة المساهمين، ولهذا يقوم المدير المالي باتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية للمساهمين الحاليين، كما يهتم المستثمرون كثيراً في معرفة القيمة السوقية للشركة التي يرغبون بالاستثمار فيها. وقد تكون القيمة السوقية للشركات أعلى أو أدنى من قيمتها الدفترية وتتحدد هذه القيمة على أساس المعلومات المتعلقة بأداء الشركات وتوزيعات ارباحها ومركزها المالي ، والظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بها، وتعد القيمة السوقية للأسهم واحدة من أهم المعايير الرئيسة التي تعبر عن قيمة الشركات (Brigham et al., 1999: 323).

ان القيمة السوقية للمنشأة هي قيمة أحد الموجودات بناء على المبلغ الذي سيتم استلامه إذا تم بيعها ويتحقق ذلك من خلال تحليل السعر الحالي المعروض الذي يستخدمه المستثمرون إما لبيع أو شراء حصة من الأسهم العادية (Washington, 2016:7)، وعرفها القيمة السوقية على انها سعر السهم المتداول في الأسواق المالية والذي يخضع لظروف العرض والطلب في السوق ، وهذه الظروف كثيراً ما تعكس البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة وخاصة بالنسبة لظروف التبادل الداخلي والخارجي فكلما زادت ارباحها زاد الطلب على اسهمها ترتفع القيمة السوقية لهذه الأسهم في السوق المالية (Kapoor , 2011 :81)، وكلما كانت القيمة مرتفعة دل ذلك على كبر حجم السوق سواء من حيث الزيادة بعدد الاسهم وعدد الشركات المدرجة فيه أم من حيث الزيادة بالأسعار التي قد تكون انعكاساً لاتساع حجم التعاملات المالية او كليهما معاً.

4-2 اهمية القيمة السوقية

حظيت القيمة السوقية بالاهتمام الكبير من لدن الباحثين في السنوات الأخيرة ، فعندما يرغب المستثمرون بالاستثمار في الأسهم المدرجة بالسوق المالي فهناك إجراءات يجب القيام بها قبل الاستثمار بها وذلك من اجل المساعدة في تحديد قيمة الاسهم واعطاء تصور ذهني عن توقعاتها المستقبلية وعليه تبرز أهميتها في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الاستثمار لذا تعد من اهم المؤشرات من وجهة نظر المستثمر، كما ان تعظيم الموجودات عن طريق تعظيم قيمة الشركة يعد أمراً أساسياً بالنسبة للشركات لأنه يعني زيادة ثروة المساهمين ، ولذلك ينبغي على الشركات أن توجه اهم قراراتها المالية نحو تعظيم قيمتها في السوق المالي ، بهدف زيادة سعر السهم في السوق المالي فالسعر السوقي للسهم هو أفضل مقياس لقيمة الشركة إذ يعبر عن أسعار الأسهم العادية بالسوق المالي (Marsha & Murtaqi, 2017:214).

4-3 انواع قيم الاسهم

يمكن تقسيم قيم الاسهم إلى عدة انواع ابرزها ما يأتي:

4-3-1 القيمة الاسمية

عادة ما يتم إصدار الأسهم سواء أكانت عادية أم ممتازة بقيمة اسمية ، والقيمة الاسمية هي القيمة التي يتم تثبيتها على شهادة السهم عند إصداره ، وتتمثل القيمة الاسمية للأسهم العادية في القيمة المثبتة على قسيمة السهم والتي يتم على أساسها تسجيل رأس المال المدفوع، وعادة ما ينص عليها في عقد التأسيس للشركة، وتكون القيمة الاسمية ذات أهمية اقتصادية قليلة من وجهة نظر المستثمرين بوجه خاص، كما ينبغي للمنشأة أن لا تقوم بإصدار أسهم

جديدة بقيمة أقل من القيمة الاسمية لأن حملة الأسهم مسؤولون أمام الدائنين عن الفرق بين السعر الذي يدفعونه والقيمة الاسمية، ونتيجة لذلك، فإن القيمة الاسمية لأغلب الأسهم العادية توضع بأرقام منخفضة نوعاً ما مقارنة مع قيمتها السوقية (Ross and others, 2002:371).

4-3-2 القيمة الدفترية

تحدد القيمة الدفترية استناداً إلى السجلات المحاسبية للمنشأة ويمكن حسابها بسهولة عن طريق قسمة حقوق المساهمين (حق الملكية على عدد الأسهم العادية المصدرة)، وتتغير هذه القيمة باستمرار لاعتمادها على ربحية الشركة عامة وعلى الأرباح المحتجزة خاصة، حيث تعبر عن نصيب ذلك السهم من قيمة رأس المال المدفوع وعلاوات الإصدار الناتجة عن إصدارات جديدة لأسهم عادية بسعر يفوق القيمة الاسمية للسهم والاحتياطات والأرباح المحتجزة (Tadeusz & Bogumiła, 2021:8).

4-3-3 القيمة السوقية

تعبر القيمة السوقية عن السعر الذي تباع أو تشتري به الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية، والذي يأتي نتيجة تفاعل قوة العرض والطلب في هذا السوق ويعد هذا هو سبب التغير المستمر فيه، فضلاً عن عوامل أخرى تؤدي أثراً مهماً في تغير هذا السعر التي من أهمها توقعات المتعاملين لربحية الوحدة الاقتصادية في المستقبل فضلاً عن عنصر المضاربة وغيرها من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى التغير المستمر في هذا السعر وعليه تجتمع هذه العوامل لتؤثر في القيمة السوقية ارتفاعاً وانخفاضاً حسب اتجاه تأثيرها، وتحسب القيمة السوقية لأسهم المنشأة عن طريق ضرب سعر السوق للسهم العادي في عدد الأسهم المصدرة (Ali, 2019:8).

4-3-4 القيمة الاستثمارية

تعد القيمة الاستثمارية واحدة من أكثر المقاييس أهمية بالنسبة لحملة الأسهم إذ تشير إلى المبالغ التي يدفعها المستثمرون للحصول على الأسهم و عملية حساب القيمة الاستثمارية عملية معقدة تستند إلى العوائد المتوقعة ومخاطرة الأسهم إذ أن لكل سهم مصدرين للعائد أولهما دفعات المقسوم السنوية والثاني الأرباح الرأسمالية التي تزداد مع زيادة سعر السهم في السوق (Al-Aqili, 2017:124).

4-3-5 القيمة الحقيقية

تعرف القيمة الحقيقية أو القيمة العادلة بأنها السعر الحقيقي للموجودات والمطلوبات الذي يتم به عقد الصفقات المالية بين المتعاملين في السوق من أصحاب الخبرة، وأن الهدف من قياس القيمة العادلة هو تحديد سعر التبادل الحقيقي وهذا سوف يجعل من الصفقات صفقات حقيقية ويمكن للمتعاملين في السوق الوثوق بها (Landsman, 2006:2).

4-3-6 قيمة التصفية

تمثل قيمة التصفية قيمة الإيرادات المتبقية من بيع موجودات المنشأة التي يتوقع المساهم الحصول عليها مقابل السهم العادي الذي يحمله من قيمة تلك الإيرادات، وذلك بعد تسديد حقوق الدائنين وحملة الأسهم الممتازة، وتستخرج قيمة التصفية للسهم بقسمة قيمة التصفية للشركة على عدد الأسهم القائمة، والتي تمثل نصيب السهم من قيمة التصفية للشركة، وتُقارن قيمة التصفية للشركة بوصفها منشأة مستمرة وهو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع الشركة بوصفها منشأة ذات تنظيم ونشاط مستمر إلى مالكيها جدد، وتدعى هذه القيمة السوقية للشركة أيضاً (Megginson & Smart, 2008:225).

المبحث الثاني- تحليل متغيرات البحث واختبار فروضه

تستهدف الباحثة في هذا المبحث اختبار فرضيات البحث احصائياً، وقبل ذلك سيتم إجراء تحليل البيانات التي تم الحصول عليها مالياً

5- التحليل المالي لمتغيرات البحث

5-1 تحليل بيانات توزيع الائتمان النقدي والتعهدي

بهدف تحليل بيانات الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح للقطاعات المشمولة بالبحث، استخرجت الباحثة الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لكل ائتمان نقدي وتعهدي ممنوح ولكل قطاع ضمن المدة الزمنية التي شملتها الدراسة وحسب الجدول (1).

جدول (1) التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية للمدة (2010 – 2021) (مليون دينار)

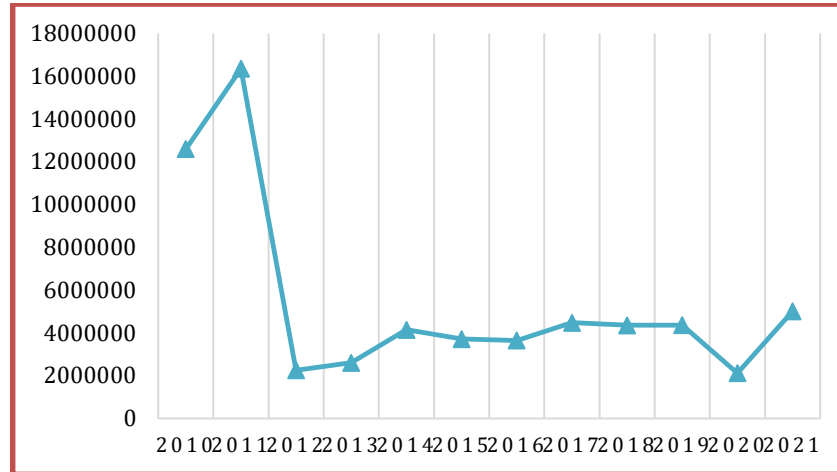
السنوات	الصناعة	الفنادق والسياحة	الزراعة	اجمالي الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية
2010	12593727	10194204	575645	51512441
2011	16354402	13238438	1309813	59376537
2012	2253647	36938516	2170954	72612878
2013	2605277	44876532	1902678	83619037
2014	4146807	13590097	2066876	85031460
2015	3707766	37690064	2191109	77285840
2016	3641566	32658329	2138949	70461730
2017	4472932	26521593	1866770	65604207
2018	4353338	24850667	2048859	63823580
2019	4361989	26258431	2250628	67322333
2020	2114916	42690281	2099319	75267893
2021	5007204	32968081	2115262	80615681
الوسط الحسابي	5467797	28539602	1894738	71044468
الانحراف المعياري	4378752	11579905	484044	10082334

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد النشرات الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي, لسنوات متعددة.

يتبين من الجدول (1) الاتي:

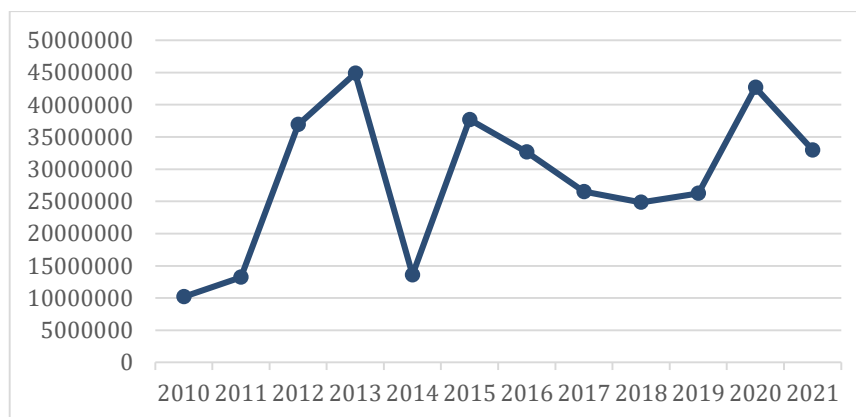
5-1-1 بلغ الوسط الحسابي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح لقطاع الصناعة خلال مدة الدراسة (5467797) مليون دينار ، بانحراف معياري (4378752) مليون دينار. ويلاحظ من الجدول أعلاه ان أعلى ائتمان نقدي وتعهدي منح في عام 2011 بمقدار (16354402) مليون دينار ، في حين كان اقل ائتمان نقدي وتعهدي ممنوح في عام 2020 بمقدار (2114916) مليون دينار. ويلاحظ أيضا ان الائتمان

النقدي والتعهدى الممنوح في الأعوام 2010 و2011 كان اكبر من الوسط الحسابي للقطاع ، الامر الذي تستدل منه الباحثة ان قطاع الصناعة كان يطلب ائتمان اكبر في هذه السنوات قياسا بالسنوات الأخرى في البحث مما يشير الى تحسن هذا القطاع وزيادة فرصه الاستثمارية. ويبين الشكل ادناه رسما توضيحيا لتوزيع الائتمان وحسب سنوات الدراسة



شكل (1) توزيع الائتمان النقدي والتعهدى لقطاع الصناعة

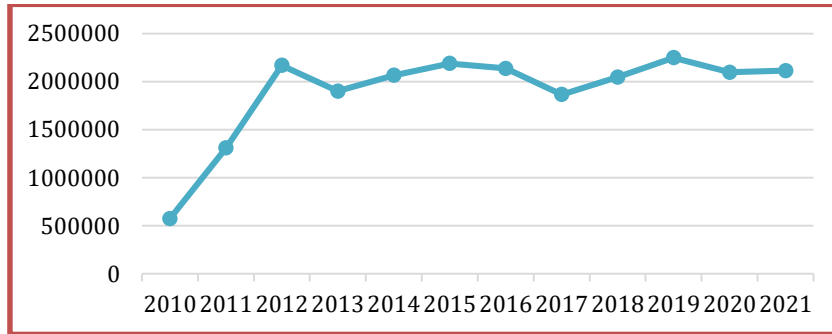
5-1-2 بلغ الوسط الحسابي للائتمان النقدي والتعهدى الممنوح لقطاع الفنادق والسياحة خلال مدة الدراسة (28539602) مليون دينار ، بانحراف معياري (11579905) مليون دينار. ويلاحظ من الجدول أعلاه ان أعلى ائتمان نقدي وتعهدي منح في عام 2013 بمقدار (44876532) مليون دينار ، في حين كان اقل ائتمان نقدي وتعهدي ممنوح في عام 2010 بمقدار (10194204) مليون دينار. ويلاحظ أيضا ان الائتمان النقدي والتعهدى الممنوح في الأعوام 2012 و2013 و2015 و2016 و2020 و2021 كان اكبر من الوسط الحسابي للقطاع ، الامر الذي تستدل منه الباحثة ان قطاع الفنادق والسياحة كان يطلب ائتمان اكبر في هذه السنوات قياسا بالسنوات الأخرى في البحث مما يشير الى زيادة ارباحه واستغلاله الفرص الاستثمارية المتاحة. ويبين الشكل ادناه رسما توضيحيا لتوزيع الائتمان وحسب سنوات الدراسة



شكل (2) توزيع الائتمان النقدي والتعهدى لقطاع الفنادق والسياحة

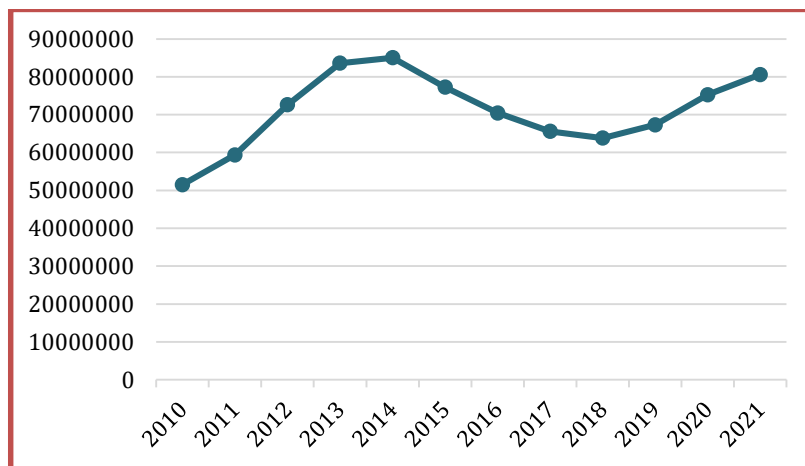
3-1-5 بلغ الوسط الحسابي للائتمان النقدي والتعهدى الممنوح لقطاع الزراعة خلال مدة الدراسة (1894738) مليون دينار ، بانحراف معياري (484044) مليون دينار. ويلاحظ من الجدول أعلاه ان أعلى ائتمان نقدي وتعهدي منح في عام 2019 بمقدار (2250628) مليون دينار ، في حين كان اقل ائتمان

نقدي وتعهدي ممنوح في عام 2010 بمقدار (575645) مليون دينار. ويلاحظ أيضا ان الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح لجميع الأعوام عدا 2010 و 2011 و 2017 كان اكبر من الوسط الحسابي للقطاع ، الامر الذي تستدل منه الباحثة ان قطاع الزراعة كان يطلب ائتمان اكبر في هذه السنوات قياسا بالسنوات الأخرى في البحث وبالرغم من زيادة الائتمان في هذه السنوات الا انه لم يتحسن نتيجة لعدم استفادته من هذا الائتمان الممنوح في تلبية احتياجاته والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي. ويبين الشكل ادناه رسما توضيحيا لتوزيع الائتمان وحسب سنوات الدراسة



شكل (3) توزيع الائتمان النقدي والتعهدي لقطاع الزراعة

4-1-5 وبشكل عام بلغ الوسط الحسابي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح لكل القطاعات خلال مدة الدراسة (71044468) مليون دينار ، بانحراف معياري (10082334) مليون دينار. ويلاحظ من الجدول أعلاه ان أعلى ائتمان نقدي وتعهدي منح في عام 2014 بمقدار (85031460) مليون دينار ، في حين كان اقل ائتمان نقدي وتعهدي ممنوح في عام 2010 بمقدار (51512441) مليون دينار. ويلاحظ أيضا ان الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح للأعوام 2012 و 2013 و 2014 و 2015 و 2020 و 2021 كان اكبر من الوسط الحسابي لكل القطاعات، الامر الذي تستدل منه الباحثة ان قطاعات الدراسة كانت تطلب ائتمان اكبر في هذه السنوات قياسا بالسنوات الأخرى في البحث . ويبين الشكل ادناه رسما توضيحيا لتوزيع الائتمان وحسب سنوات الدراسة



شكل (4) توزيع الائتمان النقدي والتعهدي لأجمالي قطاعات الدراسة

5-2 تحليل بيانات القيمة السوقية للشركات

بهدف تحليل بيانات القيمة السوقية للشركات العاملة في القطاعات المشمولة بالبحث ، استخرجت الباحثة الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للقيمة السوقية لكل قطاع ضمن المدة الزمنية التي شملتها الدراسة وحسب الجدول (2) ادناه:

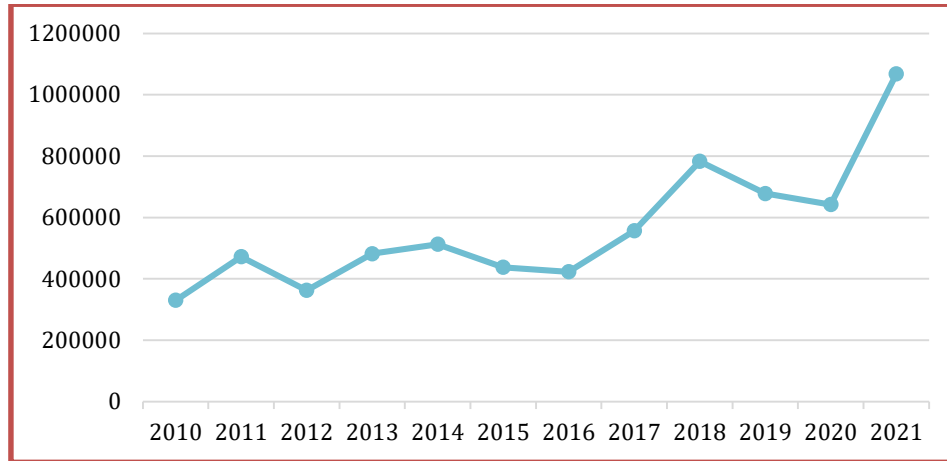
جدول (2) القيمة السوقية للشركات المساهمة المدرجة قطاعياً للمدة (2010 – 2021) (مليون دينار)

الزراعة	الفنادق والسياحة	الصناعة	السنوات
30792	392484	330100	2010
49137	450066	472226	2011
57630	387427	362302	2012
80225	388694	481928	2013
73803	482386	512687	2014
69051	390369	437599	2015
64982	313745	423155	2016
68589	313841	556382	2017
78087	335498	782821	2018
84263	344952	678048	2019
101841	353420	642039	2020
210636	372326	1067940	2021
80753	377101	562269	الوسط الحسابي
44667	50835	206696	الانحراف المعياري

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سوق العراق للأوراق المالية, لسنوات متعددة.

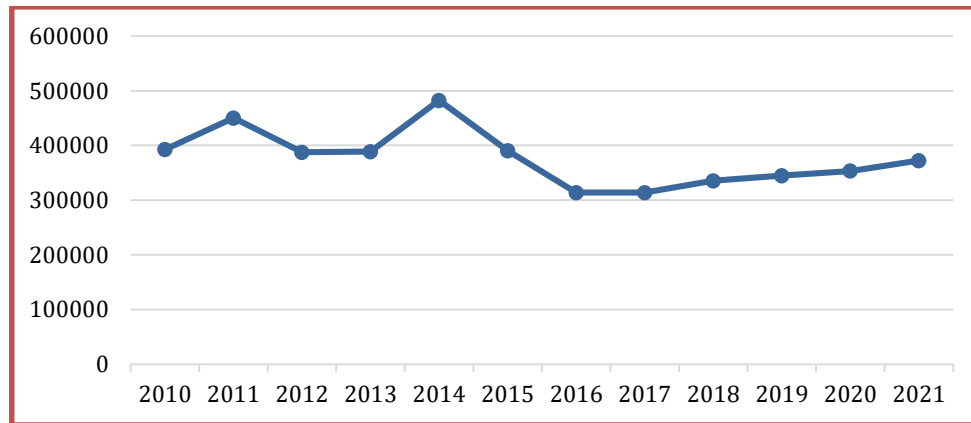
يتبين من الجدول أعلاه الاتي :

1-2-5 حققت الشركات العاملة في قطاع الصناعة وسطا حسابيا للقيمة السوقية بلغ (562269) مليون دينار ،بانحراف معياري (206696) مليون دينار مما يشير الى ان استفادة هذا القطاع من الانتماء الممنوح له واستثماره في الفرص الاستثمارية المتاحة وبالتالي زيادة قيمة الاسهم. وكانت اعلى قيمة سوقية للشركات العاملة في القطاع في عام 2021 بمبلغ (1067940) مليون دينار ، وكانت اقل قيمة سوقية بمبلغ (330100) مليون دينار في عام 2010. ويبين الشكل ادناه القيمة السوقية للشركات العاملة في قطاع الصناعة خلال مدة الدراسة



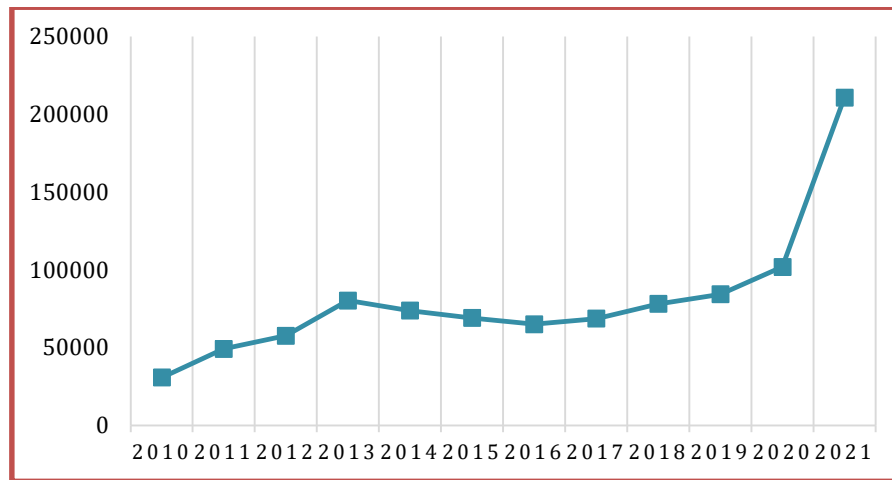
شكل (5) توزيع القيمة السوقية للشركات في قطاع الصناعة

2-2-5 حققت الشركات العاملة في قطاع الفنادق والسياحة وسطا حسابيا للقيمة السوقية بلغ (377101) مليون دينار، بانحراف معياري (50835) مليون دينار وهذا يدل على زيادة قيمة الاسهم لهذا القطاع نتيجة الاستفادة من الائتمان الممنوح له. وكانت اعلى قيمة سوقية للشركات العاملة في القطاع في عام 2014 بمبلغ (482386) مليون دينار ، وكانت اقل قيمة سوقية بمبلغ (313745) مليون دينار في عام 2016. ويبين الشكل ادناه القيمة السوقية للشركات العاملة في قطاع الفنادق والسياحة خلال مدة الدراسة



شكل (6) توزيع القيمة السوقية للشركات في قطاع الفنادق والسياحة

3-2-5 حققت الشركات العاملة في قطاع الزراعة وسطا حسابيا للقيمة السوقية بلغ (80753) مليون دينار، بانحراف معياري (44667) مليون دينار وهذا يدل على عدم استفادة هذا القطاع من الائتمان الممنوح له واستعماله للغرض الذي منح من اجله. وكانت اعلى قيمة سوقية للشركات العاملة في القطاع في عام 2021 بمبلغ (210636) مليون دينار ، وكانت اقل قيمة سوقية بمبلغ (30792) مليون دينار في عام 2010. ويبين الشكل ادناه القيمة السوقية للشركات العاملة في قطاع الفنادق والسياحة خلال مدة الدراسة



شكل (7) توزيع القيمة السوقية للشركات في قطاع الزراعة

6- التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث

درست الباحثة في هذه الفقرة اختبار فرضيات الدراسة من حيث علاقات الارتباط والتأثير وعلى النحو الآتي:

6-1 اختبار علاقات الارتباط

نصت فرضية علاقات الارتباط على الآتي:

- 1- H_0 لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع.
- 2- H_1 توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع. يبين الجدول (3) ادناه اختباراً لفرضية الارتباط لكل قطاع وعلى النحو الآتي:

جدول (3) اختبار فرضية الارتباط

المتغير التابع المتغير المستقل	القيمة السوقية لقطاع الصناعة	القيمة السوقية لقطاع الفنادق والسياحة	القيمة السوقية لقطاع الزراعة
الائتمان النقدي والتعهدي للصناعة	-0.210	-	-
الائتمان النقدي والتعهدي للفنادق والسياحة	-	-0.44	-
الائتمان النقدي والتعهدي للزراعة	-	-	0.44

المصدر : اعداد الباحثة

*الارتباط معنوي بمستوى 5%

يتبين من الجدول أعلاه الآتي :

1-1-6 بلغت قيمة معامل الارتباط بين الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح لقطاع الصناعة والقيمة السوقية لقطاع الصناعة (-0.210) وهي علاقة ارتباط عكسية وغير دالة معنوية عند مستوى معنوية (5%). هذا يعني ان حجم الائتمان الممنوح يرتبط عكسيا مع القيمة السوقية للقطاع، وهذا يدل أيضا على عدم افادة الشركات العاملة في القطاع من حجم الائتمان الممنوح لتعزيز قيمتها سوقيا. تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع).

1-2-6 بلغت قيمة معامل الارتباط بين الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح لقطاع الفنادق والسياحة والقيمة السوقية للقطاع (-0.44) وهي علاقة ارتباط عكسية وغير دالة معنوية عند مستوى معنوية (5%). هذا يعني ان حجم الائتمان الممنوح يرتبط عكسيا مع القيمة السوقية للقطاع، وهذا يدل أيضا على عدم افادة الشركات العاملة في القطاع من حجم الائتمان الممنوح لتعزيز قيمتها سوقيا. تستدل الباحثة على عدم رفض فرضية العدم بمعنى (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع).

1-3-6 بلغت قيمة معامل الارتباط بين الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح لقطاع الزراعة والقيمة السوقية لقطاع الزراعة (0.44) وهي علاقة ارتباط موجبة وغير دالة معنوية عند مستوى معنوية (5%). هذا يعني ان حجم الائتمان الممنوح يرتبط طرديا مع القيمة السوقية للقطاع. تستدل الباحثة على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بمعنى (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع).

2-6 اختبار علاقات التأثير

استخدمت الباحثة معامل الانحدار البسيط لاختبار تأثير التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي للقطاع في القيمة السوقية للقطاع وحسب الفرضية الإحصائية الآتية:

1- H_0) لا يؤثر التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي في القيمة السوقية للقطاع.

2- H_1) يؤثر التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي في القيمة السوقية للقطاع.

وبين الجدول (4) اختبار تأثير التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي لقطاع الصناعة في القيمة السوقية للقطاع :

جدول (4) اختبار فرضية التأثير لقطاع الصناعة

المتغير المستقل	القيمة السوقية لقطاع الصناعة		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة 2R
	α	β			
التوزيع القطاعي للائتمان لقطاع الصناعة	616487	-0.01	-0.680	0.460	0.04

المصدر: اعداد الباحثة

ان التوزيع القطاعي للائتمان لقطاع الصناعة يؤثر بشكل سلبي في تعزيز القيمة السوقية للقطاع وبمقدار (0.01) اذا تم تعزيز التوزيع بمقدار وحدة واحدة. علما ان كل من قيمة t (-0.680) (وهذا يدل على عدم معنوية التأثير عند مستوى (5%). وبلغت قيمة f) التي تقيس معنوية نموذج الانحدار (0.460) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى (5%) , فيما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0.04) (وهذا يعني ان التوزيع القطاعي للائتمان في قطاع الصناعة يفسر ما نسبته (4%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لذلك القطاع. تستدل الباحثة على عدم ثبوت فرضية التأثير بالنسبة لقطاع الصناعة بمعنى (يؤثر التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي في قطاع الصناعة بشكل غير معنوي في القيمة السوقية)

وبين الجدول (5) اختبار تأثير التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي لقطاع الفنادق والسياحة في القيمة السوقية للقطاع

جدول (5) اختبار فرضية التأثير لقطاع الفنادق والسياحة

المتغير المستقل	القيمة السوقية لقطاع الفنادق والسياحة		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة 2R
	α	β			
التوزيع القطاعي للانتماء لقطاع الفنادق والسياحة	432007	-0.002	-1.524	2.337	0.19

المصدر: اعداد الباحثة

ان التوزيع القطاعي للانتماء لقطاع الفنادق والسياحة يؤثر بشكل سلبي في تعزيز القيمة السوقية للقطاع وبمقدار (0.002) اذا تم تعزيز التوزيع بمقدار وحدة واحدة. علما ان كل من قيمة (t) (-1.524) (وهذا يدل على عدم معنوية التأثير عند مستوى 5%) وبلغت قيمة (f) التي تقيس معنوية نموذج الانحدار (2.337) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى 5% , فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.19) وهذا يعني ان التوزيع القطاعي للانتماء في قطاع الفنادق والسياحة يفسر ما نسبته (19%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لذلك القطاع. تستدل الباحثة على ثبوت فرضية التأثير بالنسبة لقطاع الفنادق والسياحة بمعنى (يؤثر التوزيع القطاعي للانتماء النقدي والتعهدي في قطاع الفنادق والسياحة بشكل غير معنوي في القيمة السوقية للقطاع).

ويبين الجدول (6) اختبار تأثير التوزيع القطاعي للانتماء النقدي والتعهدي لقطاع الزراعة في القيمة السوقية للقطاع

جدول (6) اختبار فرضية التأثير لقطاع الزراعة

المتغير المستقل	القيمة السوقية لقطاع الزراعة		قيمة t المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة F المحسوبة ومستوى معنويتها	قيمة 2R
	α	β			
التوزيع القطاعي للانتماء لقطاع الزراعة	4571	0.04	1.53	2.343	0.19

المصدر: اعداد الباحثة

ان التوزيع القطاعي للانتماء لقطاع الزراعة يؤثر بشكل ايجابي في تعزيز القيمة السوقية للقطاع وبمقدار (0.04) اذا تم تعزيز التوزيع بمقدار وحدة واحدة. علما ان كل من قيمة (t) (1.53) (وهذا يدل على عدم معنوية التأثير عند مستوى 5%) وبلغت قيمة (f) التي تقيس معنوية نموذج الانحدار (2.343) وهي قيمة غير معنوية عند مستوى 5% , فيما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.19) وهذا يعني ان التوزيع القطاعي للانتماء في قطاع الزراعة يفسر ما نسبته (19%) من التغيرات التي تطرأ في القيمة السوقية لذلك القطاع. تستدل الباحثة على ثبوت فرضية التأثير بالنسبة لقطاع الزراعة بمعنى (يؤثر التوزيع القطاعي للانتماء النقدي والتعهدي في قطاع الزراعة بشكل غير معنوي في القيمة السوقية للقطاع).

7- الاستنتاجات والتوصيات

7-1 الاستنتاجات

- 1- أظهرت نتائج البحث ان القيمة السوقية لاسهم الشركات العاملة في القطاعات عينة الدراسة تتأثر بالأوضاع والظروف الاقتصادية أكثر من تأثرها بحجم الانتماء الممنوح.
- 2- أظهرت نتائج التحليل المالي ان هناك تباين في القيمة السوقية من قطاع لآخر ومن سنة لأخرى في القطاعات عينة الدراسة مما يدل على عدم وجود قواعد ثابتة او محددة في عملية منح الانتماء.
- 3- أثبتت نتائج البحث انه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الانتماء النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع الصناعة و لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الانتماء النقدي

والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع الفنادق والسياحة و توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين توزيع الائتمان النقدي والتعهدي والقيمة السوقية للقطاع الزراعة.

4- أثبتت نتائج البحث انه يؤثر التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي في قطاع الصناعة بشكل غير معنوي في القيمة السوقية ويؤثر التوزيع القطاعي للائتمان النقدي والتعهدي في قطاع الفنادق والسياحة بشكل غير معنوي في القيمة السوقية للقطاعين الفنادق والسياحة والقطاع الزراعي.

7-2 التوصيات

- 1- ضرورة قيام البنك المركزي بتوجيه النسب الاكبر من الائتمان المصرفي نحو القطاعات التي تعاني من انخفاض في قيمتها السوقية وذلك من اجل تشجيعها على الدخول في فرص استثمارية ورفع قيمة اسهمها السوقية.
- 2- توعية المستثمرين والمنتجين بأهمية استعمال الائتمان المصرفي في تمويل المشاريع الجديدة وتوسعة المشاريع القائمة من اجل زيادة الانتاج والتشغيل وزيادة القيمة السوقية للاسهم.
- 3- اعتماد القيمة السوقية كمؤشر يدل على اداء القطاعات الاقتصادية مع ضرورة الاخذ بنظر الاعتبار العوامل الاخرى التي تؤثر في القيمة السوقية كالظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة في البلد.
- 4- ضرورة اجراء المزيد من الدراسات حول علاقة القيمة السوقية بالائتمان المصرفي.

Resources

- 1-Al-Barzanji, Ahmed Muhammad Fahmy Saeed,(2018), Introduction to Banking Management and Banking Operations, Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences, Baghdad, Iraq, 1st Edition.
- 2-Kanaan, Ali, Money,(2012), Banking and Monetary Policy, Dar Al-Manhal Lebanese, first edition.
- 3-Al-Sayed Abdul Qadir,(2010), The Economics of Money and Banking, Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Amman - Jordan, 1st edition.
- 4-Ahmed, Tariq Abu Al-Qasim,(2016), The Role of the Balanced Scorecard in Measuring Bank Credit Risks in Sudanese Banks, PhD thesis, Faculty of Graduate Studies and Scientific Research, National Ribat University.
- 5-Al-Aqili, Sabah Hassan Abdul Salman,(2017), The application of stress tests in achieving the goals of the bank and the value of the company, unpublished doctoral thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
- 6-Jasim, Abdul-Hussein, Al-Khafaji, Yassin Qassem,(2021), The extent of the banking sector's contribution to supporting and diversifying the Iraqi industry, Warith Scientific Journal, College of Administration and Economics, Warith University of the Prophets, Volume 3.
- 7-Sharafani, Nisreen Masto,(2017), Estimating and analyzing the relationship between bank credit and economic growth for a sample of member countries of the Arab Monetary Fund, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 1, Issue 37.
- 8-Darwish, Hussein Dikan, Inad, Ammar Abbas,(2019), The role of the agricultural bank in achieving agricultural development in Babylon Governorate, Journal of the College of Administration and Economics for Economic, Administrative and Financial Studies, University of Babylon, Volume 11, Issue 2.
- 9-Ali, Abbas Fadel,(2019), Earnings management in private banks and their impact on the market value, Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Al-Furat Al-Awsat Technical University, Volume 9, Number 3.

- 10-Brigham, Eugene F. and et al., (1999), Financial Management: Theory and Practice, U.S.A., the Dryden Pres.
- 11-Ross. Stephen , Westerfield , Randolph W. and Jaffe , Jeffrey F ,(2002), " Corporate Finance " 6th Ed , McGraw – Hill , New yourk.
- 12-Meggison, William L.& Smart(2008), Scott B., Introduction to Corporate Finance, 2nd ,cengage learning.
- 13-Washington D. Kevin (2016), The impact of data breaches on market value of firms in the e-commerce marketplace, Capella University.
- 14-Tadeusz Dudycz and Bogumiła Brycz,(2021),: Why the Par Value of Share Matters to Investors, Faculty of Computer Science and Management, Wrocław University of Science and Technology, International Journal oF Financial Studies.
- 15-S. L. Boateng,(2018), “Online relationship marketing and customer loyalty: a signaling theory perspective,” Int. J. Bank Mark.
- 16-Kapoor, Sujata. , (2011),Impact of dividend policy on shareholders' value: a study of Indian firms.
- 17-Marsha , Nadya , Murtaqi , Isrochmani ,(2017),: The effect OF financial ratios on firm value in the food and beverage sector , Journal of business and management , Vol. 6 , No.3.
- 18- Landsman, R Wayne (2006),Fair value accounting for financial instruments: some implications bank regulation, Bank for International Settlements.
- 19-The Central Bank of Iraq, annual statistical bulletins for the period (2010-2021).
- Iraq Stock Exchange, annual reports for the period (2010-2021).-20